

التلاعبات في مديرية الموارد العامة بخريبكة

لقد انتشر الفساد و السرقات في مديرية الموارد العامة. و بدأت لوبيات الفساد و السرقات تظهر من جديد بعدما جاء المسئول الذي يعرفونه و يعرفون سوء تسييره للأمر و الخوف الذي يتميز به و الاختباء الذي يتقنه و تعامله مع الناس بمبدأ القرب و العرق و تدخل داره لتمكين أشخاص من امتيازات لا يستحقونها و تغاضي الطرف عنهم و تركهم ينهبون كيفما يشاءون. هذا المسئول الذي أثبتت التجربة أنه لا يمكن أن يقود حتى مصلحة فكيف يمكن أن يقود مديرية كلها مشاكل و تلاعبات و سرقات و العمل بها شبه متوقف و القليل القليل جدا هم من يعملون بجد. و الغريب في الأمر هو كلما كان الشخص سارقا أو متلاعبا كلما كانت امتيازاته كثيرة. فتفسير مصلحة بها شخصين و منذ فترة ليس هو تسيير مديرية كلها مشاكل.

فكان بالأحرى أن تعتمد الإدارة العامة إلى تكليف شخص من المسيرين الذين جلبتهم لوحدات أخرى و أثبتوا جدارتهم و تعاملوا بمنطق العدل بعيدا عن التعامل بمنطق التوصيات و غض الطرف و انتظار التقاعد و السير بالأمر إلى الأسوأ. فخريبكة بكل مشاكلها تستحق تبديل الوجوه المسيرة التي أصبحت معروفة و لا ينتظر منها الجديد، ففاقد الشيء لا يعطيه.

إن البغاتي الذي أثبت فشله في التسيير و في نفس المكان لديه أناس نحن نعرفهم يستغلون معرفتهم به أو قربهم منه أو توصية من أحد. هؤلاء الأشخاص هم من يعرف هو ولا غيرهم. و لأنهم يتقنون فن التلاعب فقد بدأوا يعطونه بعض المعلومات المغلوطة حتى يكسبون وده و ثقته و بالتالي يتلاعبون كيفما يشاءون. و نحن على استعداد لكشف هؤلاء و سنكشفهم للإدارة العامة و خصوصا مديرية المراقبة.

و اليوم سنركز على نوع من السرقة كانت هذه المديرية أول من اخترعه و بالتالي كان لزاما على المسئولين في الإدارة العامة أن تخصص جائزة لهؤلاء و أخرى لمن يتستر عليهم فإنه اختراع و أي اختراع.

فالإدارة العامة و من منطلق حسن تسيير الموارد البشرية قامت بإدخال برنامج لتدبير دخول و خروج الناس (pointage) بطريقة معلوماتية تسهل المعالجة و تمكين المسئولين من تتبع حالات سير العمل في وحداتهم و كذا الساعات الإضافية.

و لكن القليل من المسئولين من يتعامل بهذا بل تركوا الأمور في يد أشخاص بدون مراقبة و بالتالي بدأ بعضهم يتلاعب في البوانتاج الخاص به بحيث أعطى لنفسه

امتيازات غير قانونية كالدخول و الخروج في أي وقت، عدم البقاء في العمل طيلة مدة الساعات الإضافية في العطل و تكليف من يمرر البادج في الدخول و الخروج. و قد شاع الكلام كثيرا عن التلاعب في البوانتاج و في مقر الإدارة. و حرصا منا على محاربة السرقة و التلاعبات فقد نتبعنا الأمور لمدة و تبين لنا صدق ذلك و على المسؤولين بالإدارة العامة و خصوصا مديرية المراقبة أن تتحمل مسؤوليتها و تقوم بالتحري فيما سنقوله قبل أن يستفحل الأمر و تصبح الأمور تسير بمنطق "غطي علي نغطي عليك".

إنها أموال الشركة و لا أحد يملك الحق في أن يترك هذه الأموال تسرق. فالיום سنغطي الدليل و نحن واثقون من أن التلاعبات ظاهرة في البرنامج المعلوماتي و يكفي الرجوع إليها. اللهم إلا إذا كان هناك من يغطي على الأمور و يريد إظهار "العام زين".

ماذا يمكن أن يفهم أي شخص إذا و قف بباب الدخول و يلاحظ الناس يمررون البادج لتثبيت وقت الدخول أو الخروج و يلاحظ شخصين إثنين لا يقومان بنفس العملية و في مرات متكررة؟ يفهم من الأمر شيئين اثنين :

- إما أنهما يكلفان من يقوم بالعملية بدلها و يثبت لهما الوقت قبل الدخول حتى يستفيدون من ساعة و هم نائمون و في منازلهم
- إما أنهما يقومان بتثبيت ذلك بالحاسوب لأنهما يملكان الحق في تتبع البوانتاج الخاص بهما و هذه طامة كبرى.

إن الحسني الذي يعمل كاتباً للبشري و الديوة الذي يعمل مع البغاتي هما من يقومان بهذه الأعمال. و يعمل معهما شخصين مغلوب على أمرهما ينفذان أوامرهما و يقومان بعملية البوانتاج بدلها مقابل استفادتهما أيضا و بمنطق "غطي علي نغطي عليك" و نطالب بأن تشمل التحريات هذين الشخصي حتى تتبين الحقيقة و بالتالي القطع معها نهائيا قبل أن يستفحل الداء و يصعب معه الدواء و تنتقل العدوى إلى آخرين بل و إلى المديرات الأخرى.

فهذين الشخصين بهذه الطريقة يستفيدان على الأقل من ساعة صباحا و ساعتين من الثانية عشرة إلى الثانية بعد الزوال.

هذا ناهيك عن الساعات الإضافية في أيام العطل. و نحن متأكدون من أن الحسني لا يكمل الساعات كلها و لا يأتي باكرا و يكلف الشخص التابع له بالعملية أو يقوم بها هو بواسطة الحاسوب و في أحيان لا يأتي إلى العمل و الساعات تحسب و المسئول عنه لا يكلف نفسه حتى التحري بالرغم من أن الخبر قد فاح و منذ مدة.

إن هذين الشخصين يسيئان إلى العامل الفوسفاطي النزيه و كذا إلى سمعة الشركة التي يعتبر احترام الوقت فيها من القيم و المبادئ الأساسية و التلاعب في البوانتاج يعاقب عليه القانون لأنه يعطي للأشخاص ما لا يستحقونه.
و إذا كان المسئولون قد أعطوا لهذين الشخصين ذلك الامتياز فعليهم إخبار الناس و بالتالي تصبح فوضى.

فبعض المسئولين جعلوا من الساعات الإضافية تبرعا على أصحابهم و إسكات من يمكن أن يفضحهم و أكثرية الساعات الإضافية لا تحتاج لها مصلحة العمل و يمكن أن تقوم الإدارة العامة بتجربة و ستري.

ما جدوى البرنامج المعلوماتي و مصلحة المستخدمين إذا كانت الأمور تسير في هذا المنحى في مديرية الموارد العامة.

و نخشى أن تنتقل العدوى إلى محاور الإنتاج التي ما زال الحزم هو سيد الموقف خصوصا في الوقت. أما هذه المديرية فهي تنفق أكثر مما تعمل و الأجر إلحاقها بأي محور.

إن الحسني يتلاعب في كل شيء و لم يسلم منه حتى الطلبة الذين يطلبون فترة تمرين في المديرية. فبماذا نفسر كثرة الطلبة و آباءهم الذين يدخلون عنده في فترة التمرين؟ و تردد أو تغزى المكلف بالتمرين على الحسني كل يوم؟

أسئلة نحن نفهمها و نعرف جوابها و نترك للمسئولين الجادين أن يبحثوا فيها و يتخذوا الإجراءات اللازمة حتى لا يتعرض الطلبة و ذويهم إلى الابتزاز.

إن التعامل مع الناس لا يجب أن يكون بسلبية بل يجب أن يكون أساسه الاحترام و القيام بالواجب. و غض الطرف و عدم الاكتراث بما يجري و عدم البحث و التحري لا يمكن أن نعتبره شيئا إيجابيا من طرف المسئول.

بل من الواجب على المسئول التحري و البحث و الضرب على أيدي الفاسدين و هو إن قام بذلك لا ينقص من قدره بل على العكس يزيد.

أما أن يترك المسئول الأمور تسير إلى الهاوية حتى لا تظهر الحقائق لرؤساءه و يوبخونه أو يؤثر على مستقبله هذا هو تفكير بعض المسئولين.
إنها قمة السلبية، و الاستهتار بالقيم.

و نحن نعود و نقول بأن الأمور مرشحة للاحتقان في مديرية الموارد العامة فوجب التصدي و الافتحاص و المراقبة درءا لمزيد من الاحتقان.

و نحن نعاود القول مرة أخرى بأنه لا يزال مسئولون يريدون أن ينتقموا من الإدارة العامة بهذه الطرق حتى يظهروا للناس فشل هذه الإدارة في تعاملها و في تسييرها و أنهم هم من يعرفون الفوسفاط و ليس الوافدون الجدد.

و تلاحظون بأننا تحاشينا إعطاء بعض التفاصيل الدقيقة و تركنا لمديرية المراقبة القيام بواجبها المحتم عليها و سنخبر المسئول المراقب بالتفاصيل إذا تبين لنا حاجته لذلك.

لم نرد الإساءة لأشخاص بعينهم بقدر ما أردنا التصدي للفساد و من يحميه. فالمسئول لا عذر له فإذا كان لا يعلم فهناك من يخبر ووجب عليه التحري و إن كان يعلم و لم يتحرك فهذا خطير. إنها المسئولية و مادام قبلها فعليه القيام بواجبه و إن كان غير قادر فليتحلى بالشجاعة و يرفضها. أما أن يقبل بخيرها و امتيازاتها و لا يؤديها حقها فهذا يدخله تحت طائلة العقاب.